

PROVISIONAL

S/PV.3302
1 November 1993

ARABIC

مجلس الأمن



محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية بعد الثلاثة آلاف والثلاثمائة

المعقودة بالمقر، في نيويورك،

يوم الإثنين، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، الساعة ١٩/٠٥

الرئيس:	السيد جيسس
الأعضاء:	الاتحاد الروسي
(الرأس الأخضر)	اسبانيا
السيد فورونتسوف	باكستان
السيد يانيز بارنويغو	البرازيل
السيد ماركر	جيبوتي
السيد فوجيتا	الصين
السيد دوران	فرنسا
السيد جانغ يان	فنزويلا
السيد لادسو	المغرب
السيد بغيرو	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
السيد زاهد	نيوزيلندا
السيد ديفيد هناي	هنغاريا
السيد كيتنغ	الولايات المتحدة الأمريكية
السيد مولنار	اليابان
السيدة البرايت	
السيد هاتانو	

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى: Chief, Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١٩/٠٥الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نظرا لأن هذه الجلسة هي أولى جلسات مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة باسم المجلس بسعادة السيد رونالدو موتا ساردنبرغ، ممثل البرازيل الدائم لدى الأمم المتحدة، على رئاسته لمجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وأنا واثق من أنني أتكلم باسم جميع أعضاء مجلس الأمن في الإعراب عن التقدير العميق للسفير ساردنبرغ على المهارة الدبلوماسية الكبيرة والكيافة الحاضرة أبدا اللتين أدار بهما أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمالأقر جدول الأعمال.الحالة في أنغولا

تقرير اضافي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا (S/26644)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل أنغولا يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة أعترزم، بموافقة المجلس، دعوة هذا الممثل للمشاركة في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

نيابة عن المجلس، أرحب بوزير الشؤون الخارجية لأنغولا، صاحب السعادة السيد فينانسيو دي مورا.

بدعوة من الرئيس شغل السيد دي مورا (أنغولا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في

جدول أعماله. يجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير اضافي للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في

أنغولا، الوثيقة S/26644.

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثائق التالية: الوثيقة S/26492، رسالة مؤرخة ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة، يحيل فيها "خطة جمهورية أنغولا لإقرار السلم"؛ والوثيقة S/26516، رسالة مؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة، يحيل فيها نص رسالة مؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ موجهة الى الأمين العام من رئيس جمهورية أنغولا؛ والوثيقة S/26569، رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لأنغولا لدى الأمم المتحدة.

عقب المشاورات التي جرت فيما بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بأن أدلي بالبيان التالي نيابة عن

المجلس:

"نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ (S/26644) المقدم استجابة للفقرة ٢٨ من منطوق القرار ٨٦٤ (١٩٩٣). وأحاط المجلس علما بالمحادثات الاستطلاعية الجارية في لوساكا، زامبيا، تحت رعاية الأمم المتحدة، والتي أرسلت اليها حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) بوفدين. ويؤكد المجلس تأييده التام للأمين العام وممثله الخاص في جهودهما الرامية الى التوصل في أقرب وقت ممكن الى تسوية للأزمة الأنغولية عن طريق التفاوض في اطار 'اتفاقات السلم' وقرارات مجلس الأمن. ويطلب الى الأطراف الأنغولية أن تتعاون تعاونا تاما مع الأمين العام ومثله الخاص تحقيقا لهذه الغاية.

"ويلاحظ مجلس الأمن الاجراءات التي اتخذها مؤخرا كلا الطرفين بما فيها تخفيف شدة الأعمال العدائية، ويرى أنه من الضروري أن يتخذ الطرفان الخطوات اللازمة لاستئناف المفاوضات المباشرة للوصول الى تسوية سلمية، وأن يتفقا دون تأخير على الطرائق اللازمة لتحقيق وقف اطلاق النار بشكل فعال وفقا لقرارات مجلس الأمن.

"ويحيط مجلس الأمن علما بالبلاغ الصادر عن "يونيتا" في ٦ تشرين الأول/اكتوبر والمشار اليه في الفقرة ١١ من تقرير الأمين العام. ويعرب المجلس عن قلقه إزاء ما ذكره الأمين العام من أنه لم يحرز تقدم كاف بعد فيما يتعلق بالتنفيذ التام لاتفاقات السلم وقرارات المجلس ذات الصلة. ويطلب المجلس "يونيتا" بأن تتخذ التدابير اللازمة للامتثال لقراراته السابقة. ويعرب المجلس عن استعدادده للنظر في أن يفرض على الفور مزيدا من التدابير بموجب ميثاق الأمم المتحدة، تتضمن، في جملة أمور، فرض تدابير ضد "يونيتا" تتعلق بالتجارة، وقيود على سفر الأفراد التابعين لها، في أي وقت يلاحظ فيه أن "يونيتا" لا تتعاون بحسن نية لتنفيذ وقف اطلاق النار بصورة فعالة وتنفيذ اتفاقات السلم وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة أو بناء على تقرير من الأمين العام في هذا الشأن.

"ويعرب مجلس الأمن عن قلقه الشديد للتدهور الخطير في الحالة الانسانية في أنغولا. بيد أن مما يشجعه هو ما ورد في تقرير الأمين العام من أن منظومة الأمم المتحدة قد تمكنت الآن، بالعمل مع الوكالات الانسانية، من الزيادة الكبيرة لمعدل توصيلها للمعونة الفوئية الى جميع أنحاء البلد. ويرحب المجلس باستئناف تسليم شحنات الاغاثة الانسانية الى مدينتي كويتو وأوامبو. ويطلب الى الأطراف أن تتعاون تعاوننا كاملا في ضمان توصيل المساعدات الانسانية الى جميع الأنفوليين في جميع أنحاء البلد دون وضع أية عراقيل، وأن تتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان أمن وسلامة الأفراد التابعين للأمم المتحدة وغيرهم المشتركين في عمليات الإغاثة الانسانية وأن تلتزم بدقة بقواعد القانون الإنساني الدولي السارية. ويثني على المجتمع الدولي لسخائه في تقديم المعونة الفوئية ويطلب أيضا من المجتمع الدولي أن يوفر بسرعة مزيدا من المعونة الفوئية لتلبية الاحتياجات المتزايدة.

"ويشاطر مجلس الأمن الأمين العام رأيه بأنه ينبغي لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا أن تستجيب بسرعة لأي تقدم قد يتحقق في عملية السلم. ويشجع المجلس الأمين العام على الاضطلاع بتخطيط الطوارئ العاجل فيما يتعلق بإمكان زيادة العدد الراهن للعناصر العسكرية والطبية وعناصر الشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا من أجل وزعها في حالة احراز تقدم كبير في عملية السلم، بما في ذلك الاتصال بالذين من المحتمل أن يساهموا بقوات. والمجلس على استعداد لاتخاذ قرارات في المسألة في أي وقت من فترة الولاية المرخص بها بموجب القرار ٨٦٤ (١٩٩٢).

"ويعرب مجلس الأمن من جديد عن مناشدته القوية لكلا الطرفين، لاسيما يونيتا، التقيد بعملية السلم التي يمكن أن تؤدي الى تسوية شاملة في أنغولا على أساس "اتفاقات السلم".

"وسيأتي مجلس الأمن المسألة قيد نظره النشط وسيقوم باستعراض الموقف مرة أخرى فيما يتعلق باتخاذ المزيد من التدابير، في موعد أقصاه ١٥ كانون الأول/ديسمبر في سياق النظر في التقرير المقرر أن يقدمه الأمين العام بحلول ذلك التاريخ عملاً بالقرار ٨٦٤ (١٩٩٣)".

سيصدر هذا البيان باعتباره وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/26677.

وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/١٥